



اسم المقال: عرض اطروحة (تجربة التنمية الماليزية)

اسم الكاتب: د. سعيد رشيد عبد النبي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/36>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/09 11:13 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



تجربة التنمية الماليزية:

دراسة في الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية^(٢)

الدكتور

سعيد رشيد عبد النبي

مستوى الوضع الاقتصادي والاجتماعي لماليزيا وجعله من اولوياتها الاساسية. تعرض المقدمة التمهيديّة لمحّة عن ماليزيا، موقعها الجغرافي، وخلفيتها التاريخية، والسياسية، والتركيبية الاجتماعية لسكانها، وتركيبها الاقتصادية.

فيما يتناول الفصل الاول مفهوم التنمية، واشكالها، ونظرياتها، وأنماطها، وهو ما يشكل الأطار النظري للدراسة.

ثم تتطرق الدراسة للخوض في وصف وتحليل التنمية الماليزية، ابتداءاً من الفصل الثاني حيث جرى توضيح البعد السياسي لتلك التنمية في ضوء التطرق لكل من النظام السياسي الماليزي بتقسيماته المتمثلة بالسلطات الثلاث-التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومؤشرات هذه التنمية والتي بدت كونها تنمية نسبية مقارنة بما تم انجازه على الصعيدين الاقتصادي

يقسم الباحث هذه الدراسة التي مقدمة تمهيديّة، وخمسة فصول اساسية، وخاتمة، معتمداً على منهج التحليل الوصفي لاعتماده بأنه من أكثر المناهج الاكاديمية ملائمة لتكثيف المعلومات المتوفرة مع خطة الدراسة وغاياتها، وذلك من خلال تحليل أسس وأبعاد التنمية الماليزية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومعرفة عوامل نجاح تلك التنمية منذ استقلال ماليزيا عام ١٩٥٧ حتى الوقت الحاضر.

وتسعى الدراسة، كما يشير الباحث، الى التحقق من فرضية قوامها "أن ماليزيا نجحت في تحقيق تنمية حقيقية رغم التنوع العرقي فيها، وأصبح يشار لها بالبنان من قبل الدول النامية والدول المتقدمة على السواء، إلا أن جوانب تلك التنمية يمكن تلخيصها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي بشكل أكبر انطلاقاً من تركيز الحكومات الماليزية المتعاقبة على رفع

(٢) رسالة تقدم بها الطالب سعد علي حسين التميمي لتلبل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بغداد ٢٠٠٤.

٢. تأمين عناصر النمو المتوازن للقطاعات في اطار العملية الأثمانية التكاملية والتكافلية.
٣. تقليل التفاوت والأختلالات الاجتماعية والاقتصادية، والعمل على أزالتها.
٤. تنمية عناصر التنمية الذاتية في اطار محاولة صياغة مجتمع بتوفير الأحتياجات الأساسية مع صبغ عناصر التنمية بالقيم الاجتماعية والروحانية الإيجابية، فضلا عن تعظيم الاحساس بقيمة الكرامة الإنسانية، والأنتماء الى الوطن، والتعاون بين دول أخرى لحفز التعاون ضمن دائرة الدول النامية والعالم الإسلامي.
٥. تأصيل وتأسيس عناصر التكامل على المستوى الوطني بسياسات تأخذ في اعتبارها محاولة سد الفجوات والأختلافات الواسعة في التنمية الاقتصادية بين الولايات المختلفة ضمن الإتحاد الماليزي، وبين المناطق الحضرية والريفية، وبين الأعراق والعناصر المختلفة.
٦. تشجيع عناصر تنمية الموارد البشرية التي تنتج قوة عمل منظمة عالية الكفاءة تتسم بأصول أخلاقيات العمل وبذل الجهد في اطار مواجهة تحديات التنمية الصناعية من خلال توفير ثقافة التميز، والقدرة والفاعلية.
٧. جعل عناصر التقدم المادي ضمن خطة تستفيد وتستثمر العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي

والاجتماعي، وهذا ما يتماشى مع فرضية الدراسة.

هذا فيما ركز الفصل الثالث على مؤشرات التنمية الاقتصادية، والعوامل التي اسهمت في نجاح هذا البعد من التنمية الماليزية التي نقلت البلاد الى مرحلة أكثر تطورا وتقدما على الصعيد الاقتصادي.

وأنصرف الفصل الرابع لتبيان مؤشرات التنمية الاجتماعية وعوامل تحقيقها فضلا عن الاهتمام بالمرأة والشباب والسكن والخدمات الاجتماعية الأخرى.

اما الفصل الخامس فعمد الى تلمس مستقبل التنمية الماليزية في اطار تواجد التحديات الداخلية والخارجية.

وتخلص الدراسة الى أن تجربة التنمية في ماليزيا تقدم نموذجا متميزا للمجتمعات النامية حيث بإمكان هذه المجتمعات تحقيق التنمية المنشودة والمطلوبة إذا أرادت ذلك وسعت اليه وفق رؤية منطقية وإيجابية، تماما كما فعلت ماليزيا التي يمكن أبراز أولويات نهوضها من خلال:

١. جعلها كيان الدولة في اطار عناصر (الامة الجامعة) والتي تجعل من الاسلام وقيمه ثقافة التأسيس دون أن تجور على المكونات الأخرى للامة.

صفحاتها البالغة (٣٠٩) صفحة بأعداد لا تتباعد كثيراً، ويبدو التناسق واضحاً من خلال الوقوف على عدد صفحات كل فصل منها.

وأخيراً يعتقد الباحث أن دراسته لتجربة التنمية الماليزية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من أجل إنجازها بشكل مرضي، والتي مكنته من تقديم عرض توضيحي لجانب التنمية منها، تمثل إحدى البدايات الأولى التي تستحق المزيد من البحث والدراسة، وبالأتجاه الذي يؤدي إلى أغنائها وتطويرها على نحو متواصل بهدف الاستفادة من جوانب متعددة منها، ويأمل أن تجد طريقها على يد غيره من الباحثين.

كمكونات أساسية في التخطيط والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ٨. ضمان إعطاء الأهتمام الملائم لحماية البيئة ضمن نظرة عمرانية للتنمية، وذلك حفاظاً على تواصل العملية الإنمائية في الامد الطويل.

وهذا ما أدى إلى أن تصبح ماليزيا، من وجهة نظر الباحث، مثار أهتمام الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، نتيجة الإنجاز الذي حققته تلك الدولة والمتمثل بتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في غضون نصف قرن من الزمان.

ونتيجة لندرة المعلومات عن هكذا تجارب تنموية، خصوصاً على صعيد الدول النامية، فقد عمد الباحث إلى السعي لأبراز تجربة التنمية الماليزية على الرغم من ندرة المصادر المتوفرة سواء العربية منها أو صعوبة الحصول على المصادر الأجنبية فضلاً عن ترجمتها، ناهيك عن الظروف الاستثنائية التي يمر بها مكان إنجاز الدراسة، مع ذلك فقد أستطاع الباحث تجاوز هذه الصعوبات نظراً لأهمية موضوع الدراسة وتحليلها لكي تكون أطراً ينتفع به في عرض تجارب التنمية للدول النامية، وأمكانية الاستفادة من تلك التجربة على صعيد الوطن العربي عموماً والعراق بشكل خاص.

بقي القول أن الباحث قد حرص على توزيع مادة الدراسة وفق